بديلًا عن الصين.. تركيا مرشحة لإنتاج السلع الأوروبية والأميركية

تحظى بموقع جغرافي متميز بالقرب من أوروبا وشبكة نقل تجعلها أحد المرشحين بقوة

توقعات بتداول نحو 2 تريليون دولار من السيولة النقدية في الأسواق العالمية عقب «كورونا»

توقع «برك حاجي كوزللر»، وهو أكاديمي واقتصادي تركي، أن يتحول بلده إلى مركز لإنتاج السلع الأوروبية والأمريكية بدلًا عن الصين، بعد جائحة فيروس «كورونا المستجد» (كوفيد– 19) في العالم.

وقال حاجي كوزللر، عضو هيئة التدريس بجامعة «آلتين باش» بإسطنبول، إن موقع تركيا الاستراتيجي قرب مراكز الصناعة والإنتاج سيمكنها من التحول إلى مركز جديد لإنتاج السلع الأوروبية والأمريكية. وأضاف أن ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي أمام العملات الأخرى، وقرب تركيا من الدول الأوروبية، وامتلاكها شبكة نقل وخدمات لوجستية، وقدراتها الإنتاجية، وجذبها للقوى العاملة، يجعلها أحد أقوى المرشحين لتكون مركزًا بديلًا عن الصين في قطاع الإنتاج بالنسبة للسلع الأوروبية والأمريكية، بعد «كورونا»، الذي انطلق من الصين قبل أشهر.

فرص اقتصادية

رأى حاجي كوزللر أن الأزمة الراهنة في العالم ليست أزمة اقتصادية بالمقام الأول، بل أزمة ناجمة عن مشكلة صحية مفاجئة ألمت بالعالم، وخلقت حالة من الغموض في الاقتصاد العالمي. وقال إن الدول التي حولت هذه الصدمة المفاجئة إلى فرص اقتصادية، عبر مجموعة من التدابير الصحيحة، ستكون المستفيد الأكبر من الأزمة.

وتابع أن الدول الأوروبية والولايات المتحدة عانت من عدم قدرتها على الوصول إلى منتجات كثيرة كان يتم تصنيعها في الصين، وهو ما أظهر مجددًا أهمية الاعتماد على مراكز إنتاج بديلة تتمتع بالقرب الجغرافي من أوروبا والولايات المتحدة. ولفت إلى أن الكمامات وبقية منتجات الوقاية الصحية باتت تمتلك قيمة الذهب، خلال ذروة انتشار الفيروس؛ بسبب نقص المعروض.

وأردف: دفع هذا الوضع الولايات المتحدة والدول الأوروبية إلى إعادة التفكير في مراكز الإمداد والإنتاج الخاصة بها، وعادت إلى الواجهة معايير مثل القرب من مراكز التوريد والوصول السلس للمنتجات والخدمات اللوجستية والنقل.

2 تريليون دولار

شدد حاجي كوزللر على أن تركيا تتميز بقدرات يجب أن تؤخذ في الاعتبار، لاسيما وأنها تتمتع بشبكة طرق مشتركة مع دول الاتحاد الأوروبي، ويمكن نقل المنتجات جوًا خلال ساعتين إلى ثلاث ساعات، فضلًا عن شبكة السكك الحديدية التي تربط بين الجانبين.

وزاد بقوله: الصين تستخدم ميناء هامبورغ في ألمانيا كمركز لوجستي، بجانب استخدامها ميناء بيريوس في اليونان، لكن الاعتماد الكلي على الصين أظهر فجوة كبيرة وتكاليف باهظة خلال الأزمات.

وتابع أن خبراء الاقتصاد يتوقعون تداول نحو 2 تريليون دولار من السيولة النقدية في الأسواق العالمية، عقب جائحة «كورونا»، وعلى تركيا جذب نحو 5 بالمئة من هذا التدفق النقدي إلى السوق المحلية.

قطاعات مبشرة

نوه حاجي كوزللر إلى أهمية إيلاء تركيا مزيد من الدعم لقطاع المنتجات ذات القيمة المضافة، خلال الفترة المقبلة، للحصول على حصة أكبر في السوق الأوروبية. وقال إن «الشركات الصغيرة والمتوسطة تشكل 99 بالمئة من الاقتصاد التركي، في حين أنها تمثل 60 بالمائة من إجمالي صادراتنا و75 بالمائة من إجمالي التوظيف».

ولفت حاجي كوزللر إلى أن الاتحاد الأوروبي خرج مؤخرًا من قطاعات ذات قيمة مضافة منخفضة نسبيًا، وهي التعبئة والتغليف والكيماويات. وأردف: يجب تحديد السياسات لدخول هذه القطاعات، وضمان حصول الشركات التركية على حصص من السوق قبل الشركات الصينية.

وتابع» دولًا عديدة تتخذ إجراءات مالية ونقدية وتمنح حوافز استثمارية جديدة للسيطرة على حصص جديدة في الأسواق العالمية، وعلى تركيا البدء بتوفير حوافز جديدة للمستثمرين المحليين.

وختم بالقول إن الاقتصاد التركي شهد في الآونة الأخيرة نموًا وتحسنًا حقيقيًا، وهذا التطور تحقق بفضل خطط استباقية طويلة المدى شملت جميع المجالات الاقتصادية.

لمواجهة تداعيات «كورونا» الاقتصادية

موجة اندماجات مُرتقبة بين البنوك الخليجية

تتجه البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي نحو الاندماج والتكنولوجيا المالية (فينتك)؛ للمساعدة في التغلب على التداعيات الاقتصادية من تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) من جهة، وانخفاض أسعار النفط العالمية من جهة أخرى.

وذكر تقرير أوكسفورد بيزنس جروب، أن استمرار اعتماد اقتصادات المنطقة بشكل كبير على عائدات النفط، اضطر القطاع المصرفي الخليجي إلى إدارة التحديات الاقتصادية المزدوجة للوباء المتفشي «كورونا» وانهيار أسعار النفط عالمياً. وتوقع التقرير أن تنخفض الأرباح المصرفية في المنطقة بشكل كبير هذا العام، مما يُثير تساؤلات حول استراتيجيات الاستثمار ونماذج التشغيل لبعض المؤسسات.

الموجة الثانية

وقال التقرير إنه من الممكن أن يكون أحد المنتجات الثانوية المحتملة للأزمتين التوأم – كورونا والنفط – موجة ثانية من عمليات الاندماج والاستحواذ في المنطقة. فبعد انهيار أسعار النفط عام 2014، لجأ عدد من البنوك الخليجية إلى عمليات الاندماج والاستحواذ لتعزيز المرونة الاقتصادية.

وكانت أبرز تلك العمليات في دولة الإمارات العربية المتحدة، التي شهدت أكبر اندماج في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في العام الماضي، بين بنك أبوظبي التجاري – ثاني أكبر مقرض في الإمارة من حيث الأصول – وبنك الاتحاد الوطني في إمارة دبي ومؤسسة التمويل الإسلامي ومقرها أبوظبي الهلال.

في حين أنه قد يكون من الصعب الحفاظ على هذا المُعدل من عمليات الاندماج والاستحواذ، يرى محللون أن الانكماش الاقتصادي المستمر سيحفز المزيد من نشاط الاندماج والاستحواذ في بعض الأسواق.

وعلى الرغم من الاندماج الأخير في الإمارات، حيث يعمل 48 مصرفاً في الدولة – تتكون من 27 مؤسسة أجنبية و 21 مؤسسة محلية – لا تزال الدولة تعاني من فرط في عدد البنوك، ومن المرجح أن تشهد المزيد من الاندماج.

في الوقت نفسه، فإن البلدان الأصغر في الخليج مثل عُمان والبحرين تشهد أيضًا الدخول على خط الاندماجات لما بعد فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19).

وأبرم البنك المركزي العُماني في منتصف أبريل الموافقة التنظيمية على الاندماج بين بنك عُمان العربي وبنك العز الإسلامي. وجاء هذا التطور بعد أن اتفقت المؤسستان على صفقة تبادل الأسهم التي ستشهد بأن يكون لبنك عُمان العربي حصة في الكيان بنسبة 81 بالمائة.

كما يتوقع المحللون، بحسب تقرير أوكسفورد بيزنس جروب، المزيد من الاندماجات في البحرين مع تنفيذ البلاد لبرنامج الإصلاح المالي.

وتحقيقاً لهذه الغاية، قبل بنك البحرين الإسلامي في يناير الماضي، عرضاً من بنك البحرين الوطني يشهد زيادة مساهمة الأخير في المؤسسة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من 29 بالمائة إلى 78.8 بالمائة، للاستفادة من الطلب المتزايد على خدمات التمويل الإسلامي.

اندماجات عابرة للحدود

اللافت للانتباه أن موجة نشاط الاندماج والاستحواذ في السنوات الأخيرة كان معظمها بين المؤسسات المحلية، حيث استفادت البنوك التي تتطلع إلى الاندماج على المستوى الوطني من وجود نفس القوانين والمتطلبات – وغالباً نفس المساهمين – مثل الشركاء المحتملين، في حين تم اعتبار الصفقات الدولية محفوفة بالمخاطر ومعقدة.

وفي حين أن معظم المحللين لا يتوقعون الكثير من النشاط عبر الحدود على المدى القريب، يمكن لبعض المؤسسات أن تنظر في مثل هذه الاندماجات كوسيلة لتجميع الموارد وتحسين الكفاءة.

(فينتك).. الخطوة التالية

وبصرف النظر عن عمليات الاندماج والاستحواذ في المنطقة، فإن زيادة استيعاب التكنولوجيا المالية (فينتك) تقف كإرث مُحتمل آخر لتفشي وباء الفيروس التاجي «كورونا». مع إدخال جميع دول الخليج شكلاً ما من إجراءات الإغلاق والتباعد الاجتماعي، أثبت الوباء أنه العامل المُحفز لارتفاع في النشاط المصرفي الرقمي في المنطقة.

في البحرين، شهدت BenefitPay، المحفظة الإلكترونية الوطنية، زيادة بنسبة 1257 بالمائة على أساس سنوي في قيمة التحويلات المُرسلة من خلال خدمة (فوري+) خلال شهر مارس/آذار الماضي، والتي بلغ مجموعها 103 ملايين دينار بحريني (274 مليون دولار).

في غضون ذلك، أفادت شركة التجزئة السعودية «بن داود القابضة» في أواخر مارس/آذار الماضي في السعودية، أن متوسط مبيعاتها على مدى 10 أيام قد ارتفع بنسبة 200 بالمائة، مع ارتفاع كبير تقريبًا يُعزى إلى إجراءات التباعد الاجتماعي المُتبعة بالمملكة.

ولتشجيع استخدام المدفوعات غير النقدية خلال جائحة «كورونا»، رفعت مؤسسة النقد العربي السعودي حد التحويل الشهري للمحافظ الإلكترونية من 10000 ريال (2670 دولار) إلى 20000 ريال (5330 دولار)، بينما أصدر البنك المركزي في الأشهر الأخيرة تراخيص للمحفظة الرقمية الجديدة HalalaH و BayanPay.

ومع ارتفاع الطلب على خدمات التكنولوجيا المالية والمدفوعات الرقمية، فمن المتوقع أن يتنوع عدد المنتجات والخدمات أيضًا في جميع أنحاء المنطقة.

المفوضية الأوروبية: اقتصاد أوروبا دخل في كساد غير مسبوق

كشف نائب رئيس المفوضية الأوروبية للشؤون الاجتماعية، نيكولا شميت أن الاقتصاد الأوروبي قد دخل مرحلة كساد غير مسبوق. وشدد في كلمة له الأأرعاء على ضرورة مواجهة خطر تحول الأزمة الاقتصادية إلى اجتماعية. كما نبه إلى أن خطر البطالة في أوروبا، الذي ازداد في ظل جائحة كورونا، «يهدد بشكل خاص الشباب والمهاجرين والأقليات»

ظل الجائحة على الاقتصاد

وكان صندوق النقد الدولي خفض بشكل كبير توقّعاته للنمو في منطقة اليورو الشهر الماضي، في وقت أنهكت إجراءات الإغلاق الهادفة لاحتواء الفيروس المستجد الاقتصاد الأوروبي. وتوقّع الصندوق الدولي أن يتراجع اقتصاد منطقة اليورو بنسبة 7،5 % هذا العام، في هبوط حاد غير مسبوق منذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي.

كذلك رجح أن ينكمش اقتصاد بريطانيا، التي انسحبت من الاتحاد الأوروبي في يناير ولم تكن يوماً ضمن منطقة اليورو، بنسبة 6،5 بالمئة. كما رأى أن أداء الاقتصاد في منطقة أوروبا سيكون في المجمل الأسوأ في العالم.

النصف الثاني من 2020

لكنه أفاد بأن الانهيار الاقتصادي الناجم عن تفشي وباء كوفيد19– سيتلاشى في النصف الثاني من 2020، مع الرفع التدريجي لإجراءات احتوائه. وستبدأ الدول الـ19 التي تستخدم عملة اليورو بالتعافي بعد ذلك، لكن بوتيرة أبطأ بكثير بينما توقّع الصندوق نموا نسبته 4،7 بالمئة في 2021.

وقبل ظهور الفيروس، أشارت المنظمة الدولية إلى أن منطقة اليورو تحقق نموا بطيئا لكن لا بأس به نسبته 1،3 بالمئة. إلا أن وفاة عشرات الآلاف بكوفيد– 19 في أنحاء القارة وتوقّف عجلة الاقتصاد سيتسببان بتداعيات مؤذية بالنسبة لأوروبا.

انكماش الاقتصاد الفرنسي

إلى ذلك، ذكر صندوق النقد أن الاقتصاد الفرنسي سيتراجع بنسبة 7،2 بالمئة بدلا من التحسّن بـ1،3 بالمئة. لكن وزير المال الفرنسي برونو لو مير توقّع انكماشا أسوأ نسبته 8% مع إعلان بلاده الاثنين تمديد الإغلاق الشامل حتى 11 مايو أي بشهر إضافي.

وأفاد أن اقتصاد ألمانيا التي كانت في الأساس تحقق نموا ضئيلا جراء الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، سينكمش بنسبة 7 بالمئة. كما أشار إلى أن إيطاليا، التي تعد بين الدول الأكثر تأثّرا بالفيروس، ستتضرر بشكل كبير اقتصاديا.

ويتّجه الاقتصاد الإيطالي للتراجع بنسبة 9،1% في 2020، متبوعا بتحسّن لا يتجاوز 5 بالمئة العام المقبل. وحضّ الصندوق على «دعم أوروبي ذو معنى» للدول الأكثر تأثّرا بما وصفها «صدمة مشتركة قادمة من الخارج».

خلال كلمة لمناسبة مرور مئة يوم على نيل حكومته الثقة

دياب: تحسن الأوضاع الاقتصادية في لبنان يلوح بالأفق

قال رئيس الوزراء اللبناني حسان دياب، إن بلاده عبرت المرحلة الأولى من التحديات الاقتصادية، مشيرا أن الفترة المقبلة قد تشهد صعوبات إضافية، «لكننا بدأنا نلحظ تحسنا يلوح في أفق الاقتصاد المحلي».

ولفت الرئيس دياب في كلمة ألقاها ببيروت، لمناسبة مرور مئة يوم على نيل حكومته الثقة، أن الأخيرة وضعت خطة لمواجهة التحديات، «لكن التعامل مع جائحة كورونا، استنزف جهدا ووقتا وإمكانات تفوق قدراتنا».

وفي 29 أبريل الماضي، صدّقت الحكومة اللبنانية بالإجماع، على خطة إنقاذ تستمر 5 سنوات، لانتشال الاقتصاد من مستويات تراجع حادة، أفضت إلى عجز عن دفع ديون خارجية.

وتابع دياب: «خطة الحكومة تعتبر الأرضية الصلبة التي يمكن البناء عليها، لإعادة تكوين البنية المالية والاقتصادية للبنان.. متمسكون بالنظام الاقتصادي الحر، ومصممون على تحويل اقتصادنا من ريعي إلى منتج».

وبدأت الحكومة، مطلع مايو الجاري، مفاوضات رسمية مع صندوق النقد الدولي، لمناقشة برنامج التعافي الاقتصادي والمالي، الذي أقرته الحكومة نهاية أبريل.

وترغب بيروت في الحصول على برنامج تمويل من صندوق النقد الدولي، يفتح لها قنوات تمويل إضافية من بلدان ومنظمات دولية، يرافقه برنامج إصلاح اقتصادي تنفذه الحكومة بمساعدة فنية من مسؤولي الصندوق.

وأشار رئيس الحكومة أن مجلس الوزراء أوفى بما نسبته 97 بالمئة من التزاماته في البيان الوزاري للمئة يوم، ونحو 20 بالمئة من التزاماته خارج المئة يوم في برنامج عمل السنة.

وزاد: «نعالج حاليا أزمة الدولار.. حصلنا على وعود من حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، بأنه سيتدخل للجم ارتفاع سعر صرف الدولار».

وتراجعت قيمة الليرة اللبنانية، خلال الأشهر الماضية لمستويات غير مسبوقة، لتصل إلى 4400 مقابل الدولار في السوق الموازية (السوداء)، مقابل 1507 في السوق الرسمية.

وبات لبنان بين الدول الأكثر مديونية في العالم، حيث بلغ إجمالي الدين العام 86.2 مليار دولار في الربع الأول من 2019، وفق أرقام رسمية.

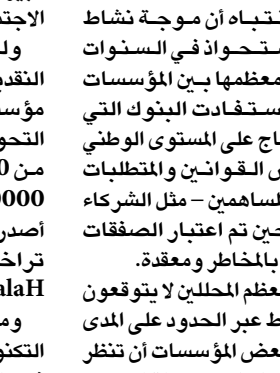

حسان دياب

ويشهد لبنان، منذ 17 أكتوبر 2019، احتجاجات شعبية ترفع مطالب اقتصادية وسياسية، أجبرت الحكومة السابقة على الاستقالة في 29 من الشهر نفسه.

صندوق النقد يمنح الأردن قرضاً بـ396 مليون دولار

وافق صندوق النقد الدولي، على منح الأردن قرضا بقيمة 396 مليون دولار لتلبية احتياجات مالية ملحة بعد تضرر اقتصاد البلاد بشدة من تداعيات جائحة فيروس كورونا.

وذكرت وزارة المالية الأردنية، في بيان، أن القرض المقدم من برنامج أداة التمويل السريع بفائدة منخفضة يأتي في الوقت المناسب في ظل القيود المفروضة على الاقتراض الخارجي بسبب مرض كوفيد19–.

وكان وزير المالية الأردني محمد العسعس قال في وقت سابق من الشهر الجاري، إن من المتوقع أن يرتفع عجز الميزانية مليار دينار (1.4 مليار دولار) على الأقل بعدما تضررت المالية العامة للحكومة بشدة جراء خسارة إيرادات خلال شهرين من العزل العام.

وأضاف أن من المتوقع انخفاض النمو في 2020 بنسبة 3.4 بالمئة هذا العام مقارنة مع توقعات صندوق النقد الدولي لنمو 2.1 بالمئة قبل الأزمة.

ووافق صندوق النقد على برنامج حجمه 1.3 مليار دولار لمدة أربع سنوات للأردن في مارس الماضي.

ومن شأن أي اقتراض جديد أن يزيد الدين العام القياسي البالغ 42 مليار دولار والمتوقع الآن أن يتجاوز 100% من الناتج المحلي الإجمالي من 97 بالمئة حاليا.

ولم يستبعد مسؤولون أردنيون الاقتراض من الأسواق العالمية خلال الأشهر المقبلة للمساعدة في تغطية بعض الاحتياجات التمويلية الإضافية للبلاد رغم أن الوزير حذر من أن أسواق الائتمان تأثرت أيضا.

ويقول مصرفيون إن الحكومة التي تفتقر إلى السيولة لجأت بالفعل إلى المزيد من الاقتراض المحلي من البنوك في الشهرين الماضيين لتغطية الاحتياجات التمويلية.